

جوانب لتبليغ والامامة والقضاء

في شخصية النبي عليه الصلاة والسلام

د. محمد سعيد رمضان البوطي

لا ريب فيه أن الشريعة الإسلامية ، إنما جاءت لاصلاح حياة الفرد
الانساني واسعاده • ولتنظيم المجتمعات الانسانية وتحسينها
بسياج الألفة والترابط •

فلا جرم أنها تشمل سائر الأحكام المتنوعة التي تفي بتحقيق هذين الهدفين.
بل أنك لتجد أثر هذين الهدفين بارزاً في انقسام مجموع الأحكام الشرعية
الى قسمين :

قسم يعنى بتربية الفرد وتنشئته نشأة سوية فيما يتعلق بقواه العقلية ، وملكاته
الوجدانية ونوازع الأخلاقية • وقسم آخر يعنى بتنظيم بنيان المجتمع الانساني السليم ،
بدءاً من ايجاد نسيج التعاون بين آحاد الناس وفئاتهم ، الى ربطهم بالقضاء الذي يفصل في
خصوماتهم ويحرس ميزان العدل فيما بينهم ؛ ثم الى اقامة مجالس الشورى التي يعهد اليها
بحل معضلاتهم ؛ ثم الى ربط ذلك كله بالقيادة الرشيدة التي لا بد منها ، والمتمثلة فيمن قد
نسميه الامام الأعلى أو رئيس الدولة أو خليفة المسلمين •

ومما لا شك فيه ، أن كلا من القرآن والسنة (وهما المصدران الأساسيان لأحكام
هذه الشريعة) يتكفلان برسم المبادئ والسبل الى تحقيق ذلك كله ، اذا طبق كل منهما على
وجهه السليم •

ومعنى ذلك أن السنة النبوية التي هي مجموع ما صح من أقوال النبي وأفعاله
واقراءاته ، تعكس كلا من الصورة النظرية والنموذج التطبيقي للمجتمع الاسلامي الذي
تتكفل الشريعة الاسلامية بتحقيقه •

فهو عليه الصلاة والسلام ، اذ يعلم الناس كيفية الصلاة ، يشرحها لهم على مرحلتين: أولاهما : البيان القولي ، وذلك بتعليمه وارشاداته النظرية ، والثانية التطبيق العملي وذلك عندما يصلي أمامهم فعلا ويلفت نظرالناس الى كيفية صلاته قائلا لهم : صلوا كما رأيتموني أصلي • وهو اذ يعلمهم مناسك الحج ، يسير بهم الى ذلك أيضاً خلال مرحلتين: أولاهما البيان القولي والثانية السلوك التطبيقي ، منبهاً الناس الى كيفية حجه ، قائلا لهم : خذوا عني مناسككم •

وهو اذ يعلمهم أصول القصد في العبادات، وسبل التنسيق بينها وبين حقوق الانسان ، يشرح لهم ذلك بأقواله ووصاياه النظريةأولاً ، ثم يتجه الى تطبيق تلك الأقوال والوصايا عملياً ، وينبه الناس ، من خلال ذلك الى ضرورة التأسي به قائلا « أما والله أني أخشاكم لله ، وأتقاكم له • ولكنني أصوم وأفطر وأصلي ، وأرقد ، وأتزوج النساء • فمن رغب عن سنتي فليس مني » (١) وواضح أن المراد بالسنة هنا السنة العملية • ومثل ذلك سائر أحكام الشريعة الاسلامية ، سواء منها ما يتعلق باصلاح الفرد ، وما يتكفل بتنظيم المجتمع • فلقد بلغ رسول الله أصحابه وعلمهم ذلك كله ، أولاً على صعيد البيان القولي، ثم أراهم كيفية تنفيذهاعلى الصعيد العملي •

وانما يعنينا في هذا البحث أن نقف عندأهم الأحكام المتعلقة بتنظيم المجتمع الاسلامي واشادة بنيانه ، وكيف أنه ﷺ كان يبينها عن طريق الممارسة والسلوك • فلسوف ننتبه في أعقاب ذلك الى أمور هامة توضح لنا السبيل الأمثل الى تطبيق سنة النبي عليه الصلاة والسلام ، وتحذرنا من فهم خاطيء يتصورأصحابه أن التطبيق الحرفي دائماً لسائر أقواله والتأسي الآلي بسائر بأفعاله ، هو الاتباع المطلوب لسنته عليه الصلاة والسلام •

أحكام الامامة والقضاء دعامتان أساسيتان في المجتمع الاسلامي

ان من أهم الأحكام التشريعية المتكفلة باقامة المجتمع الاسلامي وتنظيمه ، تلك التي قضى الله تعالى بأن يمارسها الأئمة والحكام، ليسوسوا بها شعوبهم ، ويضمنوا بها سلامة مجتمعاتهم وأمن أوطانهم ، وليحرسوا بها صرح العقائد والأخلاق ، كي لا يطوف بها خطر أو يتسلل اليها كيد • • وانما سبيل بيانها لهم بالممارسة والتطبيق أن يوحى الى رسوله ﷺ بتأسيس أول مجتمع اسلامي سليم للناس ، بعد فوضى الجاهلية في الجزيرة العربية وطفيان الحكام فيما حولها من البلادالأخرى ، ثم يلزمه بأن يتولى سلطة الامامة والقيادة العليا فيه ، ليريهم من خلال ممارستهلهذه السلطة كيف ينهض الحاكم الأعلى في أمته بتنفيذ الأوامر الالهية التي عهد اليه برعايتها وتطبيقها فيما بينهم على أتم وجه ، وكيف يراعي الحكمة والسياسة الشرعية في معالجة ما قد ينجم من مشكلات داخل مجتمعه أو ما قد يقبل اليه من ذلك ، من خارجه •

وان من أهم الأحكام المتكفلة بتنظيم هذاالمجتمع أيضاً ، تلك التي تتعلق بالقضاء وأصوله وآدابه ، وتضمن سبيل الوصول بالمختصمين الى الحق والعدل • وانما سبيل ذلك أن يشرحها لهم رسول الله ﷺ بالممارسة والتطبيق بعد أن يوضحها لهم بتعليماته

وأحاديثه القولية الكثيرة • وانما يتحقق ذلك بأن يتولى إمامهم سلطة القضاء ويجري أحكامها من خلال وقائع حية ومشكلات قائمة ، يحلها لهم عن طريق الرجوع بها الى أوامر الله تعالى وأحكامه •

فمن هنا كان رسول الله ﷺ (وهو يريهم من نفسه القدوة الصالحة طبقاً لما أمر به الله تعالى) يجمع الى جانب تبليغه أحكام الله تعالى وأوامره الى الناس كافة ، كلا من سلطتي الإمامة الكبرى والقضاء •

نعم ، ان السنوات الثلاث عشرة التي أمضاها عليه الصلاة والسلام في مكة ، يبلغ فيها الناس جذور الشريعة الاسلامية ، ويصيرهم بأصولها الاعتقادية فقط ، انما كانت سنوات تأسيس ، فلم يكن للاسلام خلالها مجتمع ولم تكن له دولة • لذا فقد كان النبي ﷺ طوال تلك الحقبة مجرد مبلغ عن الله عز وجل ، يبلغهم جوهر المبادئ والتعليمات الأساسية ، ويلقى بها آحاد الناس معلماً ومرشداً وناصحاً •

فلما هاجر مع أصحابه الى المدينة المنورة واستقر به المقام فيها ، ودخل أهلها الاسلام واصطبغوا بأصوله ومبادئه الأساسية الكبرى ، تكونت بذلك أول دار للاسلام بعد بعثته عليه الصلاة والسلام وتهيأت لتطبيق نظمها الاجتماعية عليها • فاستكتب عليه الصلاة والسلام أصحابه (الوثيقة) التي تضمنت تنظيم علاقات المسلمين بعضهم مع بعض ، وعلاقاتهم مع من يساكنونهم ويجاورونهم من اليهود • كما تضمنت الالتزام بالأصول العامة للنفقات المالية والسبيل التي شرعها الله الى حل كل ما قد يحدث بين الناس من خصومات واشتجار ، كما تضمنت مسؤولية النبي عليه الصلاة والسلام عن رعاية الأمن والطمأنينة ، وعن تطبيق سائر الأحكام الالهية الكفيلة بتحقيق ذلك كله ، وأوضحت واجب المسلمين في اتباع أوامره والانقياد لحكمه •

وتحل هذه الوثيقة محل ما يسمى اليوم بالدستور • وهي تتألف مما يقارب تسعين بنداً ، صيغت كأحدث ما يمكن أن يصاغ دستور من أحدث الدساتير العصرية اليوم • تبدأ هذه البنود بقوله عليه الصلاة والسلام :

« المسلمون من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم ، أمة واحدة من دون الناس » (٢) وتختتم بقوله :

« من خرج من المدينة آمن ، ومن قعد آمن ، الا من ظلم وأثم ، وان الله على أصدق ما في الصحيفة وأبره ، وان الله جار لمن بر واتقى » (٣) •

لقد كانت هذه الوثيقة اذن ، ايذاناً بقيام أول دولة اسلامية في المدينة المنورة ، بعد فترة من الرسل ، ذات مقومات كاملة لتحقيق الدولة • فمن الذي يتولى رئاستها ؟ ومن الذي تكون اليه السلطة القضائية فيها ؟

من البداهة بمكان ، أن دولة رسول الله ﷺ أشرف على انشائها ، لا بد أن يكون هو رئيسها ، ولا بد أن يكون هو صاحب السلطة القضائية فيها •

جمعه عليه الصلاة والسلام بين رئاسة الدولة وسلطة القضاء

وهكذا فقد كان لا بد أن يجمع النبي ﷺ بين رئاسة الدولة وسلطة القضاء ، الى جانب مهمة الابلاغ عن الله عز وجل لسائر الشرائع والأحكام . وما كانت بيعة العقبة وبيعة الفتح الا عقداً لهذه الرئاسة حسب القواعد والأصول الشرعية الثابتة ، والا فان الدخول في الاسلام لا يحتاج الى أكثر من التشهد بشهادة الاسلام عن طوعية وصدق .

غير أن كلاً من مهمة القضاء والادارة العليا للدولة ، اللتين عهد بهما الى رسول الله ﷺ ، إنما يتفرع عن كونه رسولا مبلغاً عن الله عز وجل . اذ هو لم يؤسس الدولة على النهج الذي أسسها عليه ، ولم يقض بين الناس طبقاً للموازين التي كلف بإقامتها ، الا تنفيذاً للرسالة التي أوحى الله بها اليه وكلفه بإبلاغها والزام الناس بها .

ومن المعلوم أن هذه الجوانب الثلاثة ظلت قائمة مع استمرار الدولة الاسلامية وعلى تماقب الأزمنة والمصور ، ينهض بكل منها رجال أكفاء . ولم يكن قيامهم بأعبائها ، في الحقيقة ، أكثر من القيام بأعباء الخلافة عن النبي ﷺ ، وأداء ما كان منصرفاً الى أدائه على أحسن وجه ممكن .

فأول هذه الجوانب يسمى الامامة أو الخلافة ، وثانيها يسمى القضاء ، وثالثها يسمى الفتوى .

وسنجد الآن أنه لا فرق بين رسول الله عليه الصلاة والسلام وخلفائه من بعد ، في النهوض بكل من واجب الامامة والقضاء . أما منصب الفتوى فيختلف عن منصب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . وهذا الاختلاف محصور في أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يتلقى الفتاوى من ربه وحياً ، ثم يبلغها الى الناس حكماً الهياً نافذاً ؛ أما المفتون من بعده ، فانما يأخذون ما تركه لهم رسول الله ﷺ مثبتاً في القرآن والسنة ، لا يزيدون عليه ولا ينقصون منه . ثم يبلغونه الناس كما كان يفعل رسول الله ﷺ .

فان عرض لهم أمر لم يجدوه في قرآن ولا سنة ، ألحقوه بأشبه ما قد يكون له من نظائر ثابتة في أحد هذين المصدرين ، اقتداء بهديه ﷺ في ذلك . اذ كان يأمر أصحابه بقياس الأمور على مشبهاتها ، كلما أعوزهم الدليل المباشر من الكتاب والسنة . ومن أبرز وصاياه في ذلك ، قوله لمعاذ بن جبل ، وقد أرسله مفتياً الى اليمن :

بماذا تقضي ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فان لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله . قال : فان لم تجد ؟ قال : أقيس الأمور بمشبهاتها . فقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله (٤) .

أبرز مظاهر الفرق بين أحكام التبليغ والامامة والقضاء

لقد تبين لنا من هذا الذي أوضحناه ، أن سنة النبي ﷺ (وهي مجموعة أقواله وأفعاله وقراراته) اتجهت في طريق دلالتها على الأحكام ، ثلاثة اتجاهات متميزة ، وأن كل اتجاه

منها ركز على طائفة معينة من الأحكام . وهي في مجموعها ، تلك التي انعكست عن تبليغاته ، وعن أقضيته ، وعن سياسته في الحكم .

ومعنى هذا ، أن جملة الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ، تتفرع الى هذه الأنواع الثلاثة فما هي طبيعة كل من هذه الأنواع ؟ وما هو أبرز الفوارق والمميزات التي تفصل كلا منها عن الآخر ، بحيث يسهل أن يعهد بكل نوع منها الى القائم بشأنه والمكلف برعايته ، بعد رسول الله ﷺ ، دون أن يلتبس شيء منه بالأنواع الأخرى ؟

أولا - الأحكام التبليغية :

هي في الجملة ، سائر تلك الأحكام التي خاطب الله بها آحاد الناس ، دون أن تتوقف صحة تنفيذها على وساطة حاكم أو قضاء . وهي تهدف في مجموعها الى تربية الأفراد واصلاح حالهم المتعلقة بمعاشهم ومعادهم . فمن ذلك أنواع العبادات كالصلاة والصوم والحج والزكاة والأذكار والقربات المختلفة ، وسائر أحكام الحلال والحرام المتعلقة بنظام الأسرة وآدابها ، وآداب المعاش والمعاملات ، وسائر المبادئ الأخلاقية التي جاء بها الاسلام .

ومن أبرز ما يختص به هذا النوع من الأحكام هاتان الميزتان :

الأولى : أن تحمل المكلفين لمسؤولية النهوض بهذه الأحكام ، لا يتوقف على أكثر من معرفتهم لها عن طريق الرسول عليه الصلاة والسلام ، أو عن طريق من يبلغ عنه . أي فهي لا تتوقف على حكم قاض ، ولا على أمراء من أئمة المسلمين . حتى أن معرفتها الداعية الى التطبيق والتنفيذ قد تتم بوساطة آحاد الناس أو عامتهم .

الثانية : أن أداة تبليغ هذه الأحكام هي الاخبار عن الله عز وجل ، اعتماداً على ما يجده المخبر (رسولا كان أم مفتياً) من الأدلة على حكم الله في ذلك . لذا يصدق عليها ما قد يصدق على الخبر من احتمال المطابقة للواقع أو عدم مطابقته له . بل نقول : يصدق عليها من حيث هي (أي بقطع النظر عن القائل) الصدق والكذب ، كما هو معروف ومقرر في قواعد اللغة العربية .

ومن الأمثلة التي تبرز معنى الاخبار في الأحكام التبليغية ، ما رواه ابن جرير وغيره عن أبي العالية أن خولة جاءت تشكو الى رسول الله ﷺ أن زوجها قال لها مفضباً : أنت عليّ كظهر أمي ، وتسأله عن حكم ذلك . فقال لها عليه الصلاة والسلام : ما أعلمك الا قد حرمت عليه . فجعلت تجادله وتقول له : انه لم يرد بذلك طلاقاً . فيقول لها النبي عليه الصلاة والسلام : ما أراك الا قد حرمت عليه . فجعلت تقول : الى الله أشكو أمري . فما هو الا أن نزل الوحي على رسول الله ﷺ ، بصدر سورة المجادلة : « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير » الى قوله عز وجل : « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن يتماساً ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير » الآيات وعندئذ أفقنى النبي ﷺ

بأن ما قاله زوج خولة لها ظهار وليس طلاقاً ، وأمر زوجها أن يكفّر قبل أن يتماساً طبقاً لما أمر الله عز وجل .

فانك لتري أن ما أفتى به النبي عليه الصلاة والسلام في أول الأمر لم يكن الا اخباراً مستنداً الى مبلغ علمه في ذلك . فلما أنزل الله في أمرها ما أنزل ، تبين أن ما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن هو المطابق لحكم الله عز وجل في تلك الواقعة . ولذلك عدل النبي ﷺ اليه .

غير أن هذا المثال من شأنه أن يثير تساؤلاً عن الحكمة في خفاء الحكم الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام ، مع أنه نبي مؤيد بالوحي ! .. وسنشرح الاجابة عليه عند مناسبتها في هذا البحث ان شاء الله مع بيان الحكمة من ذلك .

ثم الملاحظ أن هذا النوع من الأحكام ، يمثل الغالبية العظمى من أحكام الشريعة الاسلامية بل هو يمثل في الحقيقة القاعدة الأساسية الكبرى التي ينهض عليها كل من النوعين الآخرين كما سنجد .

ثانياً - أحكام القضاء :

وهي تلك التي يتم ابرامها بين المتخاصمين ، طبقاً لما يظهر من الموجبات وقرائن الأحوال ، والبيّنات والحجاج . ولا يتم تلقي هذه الأحكام تبليغاً عن الله عز وجل ان كان المبلغ هو النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا عن النبي أو النصوص الشرعية فيما لو تصورنا أن المبلغ هو المفتي . وانما يصدرها قرارات انشائية من قد عهد اليه بالسلطة القضائية بين الناس وخول أمر النظر بين المتخاصمين بناء على ما تقتضيه موازين الحجاج والبيّنات التي رسمها الشارع الحكيم على وجه الاعلام والتبليغ ، وذلك اقامة لموازين العدل وحماية لحقوق الناس أن تتزاحم فيقضي عليها التنافس أو التسابق ، ويأكل القوي الضعيف .

ومن أمثلة هذه الأحكام ، فسخ الأنكحة والعقود عندما تتحقق أسباب ذلك ، والتطليق بالاعسار ، وتحديد النفقة الواجبة ، والحجر على السفهاء والغارمين ، والتمليك بموجب حق الشفعة ، والزام الذم بحقوق الآخرين عند ثبوت البيّنات على ذلك .. الخ .

ومن أبرز ما يتميز به هذا النوع الثاني من الأحكام الخصائص التالية :

الخاصة الأولى : أن أحكام القضاء تثبت انشاء لا اخباراً . ومن ثم فانها لا تخضع لما يخضع له الحكم التبليغي من احتمالات الصدق والكذب ، بل حتى الخطأ والصواب أيضاً ان لوحظت آثار الأحكام القضائية في دار الدنيا . فالشأن فيها كالألفاظ العقود التي ينشئها المتعاقدان والطلاق الذي يتلفظ به الزوج ، فهي ألفاظ انشائية لا تخضع لوصف الصدق أو الكذب أو الصحة والخطأ .

نعم لا بد أن تعتمد هذه الأحكام الانشائية على مستندات من الأحكام التبليغية التي ثبتت اخباراً عن الله عز وجل ، كوجوب الشاهدين في القضايا المالية ، وكمطالبة المدعي

بالبينة والمدعى عليه باليمين ، وكثير من قرائن الأحوال والاجتهادات التي ثبتت لدى القاضي صحتها ومن ثم ثبتت لديه مشروعية الاعتماد عليها .

وقد ذكر الامام القرافي (من كبار آئمة القرن السابع الهجري) هذه الخاصة لأحكام القضاء ثم استدل عليها بما رواه الشيخان عن رسول الله ﷺ أنه قال :

« انكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فاقضي له على نحو ما أسمع . فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما هي قطعة من نار » .

ثم قال القرافي : (دل ذلك على أن القضاء يتبع الحجاج وقوة اللحن بها . فهو ﷺ في هذا المقام منشيء ، وفي الفتيا والرسالة مبلغ) (٥) .

ولقد التبس الأمر على بعض الباحثين المعاصرين ، اذ غاب عنه الفرق بين مستندات الحكم القضائي والحكم القضائي ذاته ، فادعى أن كلا من القضاء والفتوى يشتركان في كونهما اخباراً عن الحكم .

ولكننا اذا أمعنا النظر ، رأينا أن الفتوى ليست الا مستنداً أو مرحلة تمهيدية لاصدار الحكم القضائي ، وان وجد تشابه في كثير من الأحيان بينهما .

ولذا كان من المقرر أن القاضي اذا قال: ثبت لدي أن الحكم كذا ، لا يكون ذلك منه اصداراً لحكم وانما هو مجرد اعلام بمعرفته لحكم تبليغي وقناعته الذاتية به . فان رتب على معرفته هذه حكماً ، بأن قال بعد ذلك : ولذا فقد قضيت بكيت ، وكيت ، كان ذلك منه حكماً انشائياً ولد مع نطق القاضي به . والفرق بين هذا الحكم ومستنده السابق عليه والذي كان ثابتاً بعد ذاته ، دون حاجة الى أي حكم ، أن الحكم الذي جاء مرتباً عليه يحمل معه قوة الالتزام في حق المحكوم عليه أو الأطراف المعنية بالأمر ، اذ يصبح بمجرد نطق القاضي به شريعة نافذة في حقهم . على حين أن مستنده العاري عن الحكم القضائي ليس أكثر من حكم ابلاغي ثابت بعد ذاته لا يتضمن أي جبر أو الزام .

الثانية : أن أحكام القضاء لا يتم ابرامها ولا تصبح ملزمة الا بواسطة القضاء . وليس في الحكم القضائي قوة القياس عليه ، كما لا يتضمن أي معنى شمولي يتجاوز به الجزئية التي صدر القضاء في حقها (٦) .

وعلى هذا لا ينال مستحق الشفقة حقه بمجرد كونه شريكاً في العقار ، واعتماداً على أدلة استحقاقه لها من نصوص السنة واجماع الفقهاء . بل لا بد بالاضافة الى ذلك كله من صدور حكم بذلك . ثم ان صدور هذا الحكم لا يجدي لحادثة أخرى مهما كانت مشابهة لها ، بل لا بد فيها من صدور حكم آخر . وكذلك سائر الأحكام القضائية الأخرى .

ومن الملاحظ أن هذه الخاصة الثانية متفرعة عن الأولى . اذ لو كان القاضي مجرد مبلغ عن الله حكماً ثابتاً بعد ذاته ، لجاز للمتخاصمين أن يتبلغاه ثم ينفذه عن أي طريق آخر ، اذ لا ينحصر بلوغ حكم الله في طريق القضاء وحده . ولكن لما كان قرار القاضي انشاء لحكم شرعي لم يكن موجوداً قبل نطقه به ، توقف اعتماده والعمل به على صدوره منه .

ومن آثار هاتين الخاصتين أن الحكم القضائي لا يخضع لاحتمال النقص • إذ هو ليس حكماً تبليغياً عن الله عز وجل ، حتى يتبين خطؤه فيقرر نقضه • بل إنه إذا صدر، أصبح حكماً لازماً سارياً حتى على القاضي نفسه ، ومن ثم لا يملك القاضي حق نقضه والرجوع فيه • ولذلك قالوا : الاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد (٧) •

ومن المفروغ منه أننا نتحدث عن تولى القضاء بجدارة ، فالتزم قواعده وآدابه ، ولم يكن ممن ينشئ الأحكام بالهوى وبسائق الشهوات • فاما ما خالف صريح القرآن أو السنة الصحيحة أو اجماع المسلمين ، أو كان غير منضبط بقواعد القضاء وأحكامه الأساسية ، فهو قضاء باطل ، دون أن يحتاج الى قضاء آخر ينقضه (٨) •

الثالثة : أن أحكام القضاء ملزمة فور صدورها لكل من اتجهت اليه وتعلقت به ، يستوي في ذلك الأئمة والرؤساء وسائر طبقات الناس وفئاتهم •

ومن ثم فليس لأحد من الناس ، على اختلاف طبقاتهم وتفاوت نفوذهم ، أن يتأبى على حكم أبرمه قاض تجمعت فيه شروط القضاء والتزم بقواعده وأحكامه ، سواء في حق نفسه أو حق غيره كائناً من كان •

ومن أدلة ذلك ما رواه ابن اسحاق والطبري في مسألة تحكيم النبي ﷺ لسعد بن معاذ في يهود بني قريظة ، بعد أن خانوا عهدهم مع المسلمين في غزوة الخندق ، وفيه أنه لما جيء بسعد بن معاذ الى رسول ﷺ قالوا له : يا أبا عمرو ، ان رسول الله ﷺ ولائك أمر مواليك فيهم • فقال سعد : عليكم بذلك عهد الله وميثاقه أن الحكم فيها ما حكمت ؟ قالوا : نعم • قال وعلى من ها هنا ؟ يشير الى الناحية التي فيها رسول الله ﷺ ، وهو معرض عن رسول الله ﷺ اجلالاً له • فقال رسول الله ﷺ : نعم • قال سعد : فاني أحكم فيهم بأن تقتل الرجال وتقسّم الأموال وتُسبى الذراري والنساء (٩) •

فقد أوضح النبي ﷺ بجوابه لسعد أن قضاءه سار على المسلمين جميعاً ، لا يملك أن ينقضه أحد بما فيهم رسول الله ﷺ نفسه • وذلك بعد أن خوله النبي عليه الصلاة والسلام القضاء في يهود بني قريظة ، فكيف بالخلفاء والحكام من بعده عليه الصلاة والسلام •

وبالجملة ، فقد نبه النبي عليه الصلاة والسلام – كما يقول القرافي – الى هذه الفوارق بين أحكام التبليغ وأحكام القضاء ، عندما قال : « أقضاكم علي ، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل » •

قال القرافي : قال العلماء ، اذا كان معاذ أعلم بالحلال والحرام ، فهو أقضى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين • فسامعني قوله : أقضاكم علي ؟! أجابوا رضوان الله عنهم بأن القضاء يرجع الى التفتن لوجوه حجاج الخصوم • وقد يكون الانسان أعلم بالحلال والحرام ، وهو بعيد عن التفتن للخداع الصادرة عن الخصوم والمكايدة والتنبيه لوجوه الصواب • ثم قال : « فظهر حينئذ أن القضاء يعتمد الحجاج ، والفتيا تعتمد الأدلة » (١٠) •

ثالثاً - أحكام الامامة :

وهي تلك التي أنيطت مباشرة بالمصالح العامة العائدة الى الأمة كلها ، دون ملاحظة حال أفراد منها على وجه الخصوص قامت بينهم لجاج وخصومات • ومن ثم فلا يجوز أن ينظر فيها ويبرم أحكامها الا الامام الأعلى للمسلمين •

ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الأحكام ، اعلان حالة الحرب والسلام ، وابرار المعاهدات ، وقتال البغاة ، وتنفيذ الحدود ، وتوزيع الاقطاعات ، وكل ما يدخل في دائرة الأحكام التنظيمية والادارية المتعلقة بمصالح الأمة والبلاد (١١) •

ومن أجلى ما تختص به هذه الطائفة الثالثة من الأحكام ، أن البت فيها عائد الى الامام الأعظم وحده • فكل تلك الأحكام التي ينص الفقهاء على أن ابرامها والقيام بتنفيذها منوطان بامام المسلمين ، داخل في أحكام الامامة • وهي منشورة في أبواب مختلفة من كتب الفقه •

ولكن يستثنى بعض من هذه الأحكام في حالات بخصوصها • كصرف أموال المصالح العامة في مصارفها • فاذا تعذر قيام الأئمة بها على الوجه السليم ، بسبب فقد أو جور ، جاز لأحاد الناس أن يصرفوها في وجوهها المشروعة ، ان آنسوا في أنفسهم القدرة على ذلك • اذ لو منعاه عملا بالأصل لفاتت مصالح صرف تلك الأموال الى مستحقيها • فكان تحصيل هذه المصالح ودرء المفساد بها أولى من تعطيلها (١٢) •

والخلاصة أن كل ما لم يدخل في أحكام التبليغ ولا في أحكام القضاء ، طبقاً لما تم بيانه وتعريفه ، فهو داخل في أحكام الامامة ، وتسري عليها الخاصة التي تم ايضاحها الآن •

السنة النبوية مصدر تفصيلي لهذه الأنواع الثلاثة من الأحكام

ثم ان هذه الأنواع الثلاثة من الأحكام ، لم تنبثق الا من السنة النبوية المطهرة ، التي هي بدورها بيان وتفصيل لما أجمله كتاب الله عز وجل •

فمن خلال سعيه ﷺ الى اقامة المجتمع الاسلامي ، وتنظيم الدولة الاسلامية ، تجلت هذه الأنواع الثلاثة من الأحكام ، وأخذ كل منها سمته التي تميزها •

كما أبرز لنا النبي ﷺ ، بسلوكه الفعلي وبياناته القولية ، أن تنفيذ هذه الأنواع الثلاثة من الأحكام على وجهها السليم في المجتمع ، يستلزم وجود سلطة عليا تتمثل في رئيس الدولة ، وسلطة قضائية تتمثل فيمن يعهد اليه القضاء ، الى جانب سائر أفراد الناس الذين يتولون تطبيق الأحكام الشرعية المنوطة بشكل مباشر بكل فرد منهم ، ومرجعهم في معرفتها والتحقق منها هو المفتي وسائر أهل الدراية والعلم •

ومع ميلاد الدولة الاسلامية الجديدة ، كان لابد أن يتولى النبي عليه الصلاة والسلام كلا من السلطة القضائية وسلطة رئاسة الدولة ، الى جانب وظيفته الأساسية الأولى ، وهي

تبليغه الأحكام الشرعية الى آحاد الناس ، على نحو ما أسلفناه في أول هذا البحث . اذ لم يكن أحد في عصره ﷺ أولى بهما منه .

اذن فقد كانت له ﷺ ثلاثة جوانب متميزة في شخصه عليه الصلاة والسلام . هو بموجب واحد منها مبلغ عن الله عز وجل ، وهو المنطلق والأساس ؛ وبموجب الثاني منها امام أعلى للمسلمين ، وبموجب الاعتبار الثالث قاض بينهم ، يفصل في خصوماتهم ويشرف على رعاية موازين العدالة والحق فيما بينهم .

ومن هنا اقتضت الضرورة أن ننبه الى طبيعة الأحكام التي كان النبي ﷺ يأمر بها أو ينفذها ، بوصف كونه رئيس دولة ، والتي كان يقضي بها ويبرمها بوصفه قاضياً بين المسلمين ، والتي كان يبلغها ويعلمها عامة الناس بوصفه أميناً على تبليغها لهم ، كما تلقاها وحياً من رب العالمين جل جلاله .

ذلك لأن اتباعنا له ﷺ فيما تركه لنا من سنته القولية والفعلية والوصفية ، وان كان أساساً جوهرياً لا بد من التحقق به لتطبيق أحكام الاسلام واقامة المجتمع الاسلامي ، الا أن المعنى السليم لاتباعه يختلف حسب اختلاف هذه الأحكام وتنوعها الى الأنواع الثلاثة الهامة التي تم ايضاحها .

ولا ريب أن هذا من أهم ما يجب على الفقيه والمجتهد في الشريعة الاسلامية أن يصرف همه اليه لدراسته وفهمه على خيروه . وهو أهم ما يعين على تطبيق الشريعة الاسلامية على وجهها الصحيح في كل عصر ، وهو أهم ما يبرز معنى صلاحيتها لكل زمان ومكان ، ويحلل المقصود بمرونتها وسير أحكامها على مقتضى المصالح . والا فرب رجل يجمد عند حرفية نص من نصوص السنة المطهرة ، يحسب أنه يحافظ بذلك على اتباع السنة والتمسك بها ، وهو - لو علم - متنكب بذلك عنها ومخالف لها .

كيف نطبق السنة النبوية على ضوء هذا التقسيم ؟

ومع طرحنا لهذا السؤال ، نصل الى العمود الفقري لهذا البحث . غير أن علينا قبل أن نبدأ الاجابة عنه ، أن نوضح بأن سائر هذه الأنواع الثلاثة من تصرفاته عليه الصلاة والسلام وما تشرمه من مبادئ وأحكام ، يلتقي على قاسم مشترك لها جميعاً ، ألا وهو اصطباغها كلها بصيغة الأحكام الشرعية التي ألزم الله بها عباده ، بمعنى أنه لا يجوز لنا أن نتوهم بأن أحكام الامامة التي انعكست عن تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام ، بوصف كونه رئيس دولة ، ليست أحكاماً دينية ، وأنها مجرد اجتهادات سياسية نحن في حل من التقيد بشيء منها ! ..

ذلك ، لأن مهام الامامة العظمى والقضاء بين الناس ، لم تنبثق في مجموعها الا من الأحكام التبليغية التي تلقاها النبي ﷺ عن ربه بحكم كونه نبياً مرسلأ الى الناس . فهي

وان لم تكن في جزئياتها وتفصيلاتها أحكاماً تبليغية ، ولكنها في جملتها داخلة تحت سلطان هذه الأحكام التبليغية ، غير شاردة عن شيء من حدودها ودائرتها •

ولكن هل السبيل الى تطبيق أحكام الامامة والقضاء ، هو السبيل ذاته الى تطبيق الأحكام التبليغية ؟ وهل معنى الالتزام المطلوب بهذه الأحكام هو نفسه المعنى المطلوب في الالتزام بالأحكام الأخرى ؟

الجواب : لا •• بل الأمر في ذلك مختلف جداً • وهذا ما سنشرحه بايجاز فيما يلي :

أولاً - السنة المتعلقة بالأحكام التبليغية :

هذا النوع من السنة يجب اتباعه والتقيد به بشكل حرفي ، ضمن دلالة اللغوية والشرعية السليمة • ويجب الثبات على هذا التقيد خلال الأحقاب والأزمنة كلها • لا يبطلها أو ينسخها الا قرآن منزل أو سنة مثلها ، طبق ضوابط وشروط معروفة لا مجال في هذا المقام لذكرها •

فما ثبت بهذه السنة وجوبه أو حرمة أو إباحته أو كراهته أو أفضليته ، يظل حكمه كذلك في حق الناس جميعاً الى يوم القيامة • لا يلغيه قانون امام ولا قضاء قاض ولا اجتهاد مجتهد •

وجل أحكام الشريعة الاسلامية من هذا القبيل • فالربا والخمر والفلول والاحتكار والسرقة والفواحش والغيبة والنميمة وأمثالها ، محرمات ثبتت حرمتها بأحكام تبليغية ، ومن ثم فلا بد من تجنبها بشكل مطرد ومستمر • والصلاة والصيام والحج والزكاة وأداء الحقوق المالية والمعنوية ، ومعرفة أصول العقائد الاسلامية وأمهاة الأحكام الدينية ، ونحوها واجبات ثبت وجوبها بأحكام تبليغية في حق المكلفين جميعاً • ومن ثم فلا بد من الالتزام بها على الدوام دون أي تبديل فيها • وهكذا المندوبات والمكروهات والمباحات لا يجوز اقحام أي تغيير فيها بحجة التطور واختلاف الأزمان • اذ ليست هي المعنية بقولهم تتبدل الأحكام بتبدل الأزمان ، كما يتوهم كثير من الناس اليوم •

وبالجملة ، فكل ما رسمه لنا رسول الله من أحكام على وجه التبليغ عن الله عز وجل ، يعد تشريعاً ثابتاً متقدراً في حق سائر المكلفين على اختلافهم الى يوم الدين ، دون احتياج الى حكم امام أو قضاء قاض • بل لا يملك أحد أن يغير أو يبدل منه شيئاً ، مهما كانت سلطته وسلطانه •

ثانياً - السنة المتعلقة بأحكام الامامة :

وهي تشمل - كما قلنا - كل ما قام به النبي ﷺ ، من التصرفات ، بوصف كونه اماماً أعلى للمسلمين • والمسلمون ملزمون بدون ريب باتباعه في تلك التصرفات • اذ هي جزء لا يتجزأ من سنته ، والسنة مصدر أساسي في التشريع •

ولكن كيف يتم اتباع النبي ﷺ في هذه التصرفات ؟

ينبغي للإجابة على هذا السؤال أن نفرق بين الأصول الأساسية والأحكام الكلية التي كان النبي عليه الصلاة والسلام يتخذها منطلقاً ومنهجاً لسياسته ، والوقائع أو الجزئيات التنفيذية التي كان ﷺ ينفذها على ضوء تلك المنطلقات الكلية .

فأما الأصول الأساسية والمنطلقات الكلية ، فقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يتلقاها عن ربه وحياً ، سواء كان متلوّاً بواسطة القرآن ، أو غير متلو وهو السنة . فهي بحد ذاتها تعد من جملة الأحكام التبليغية التي تبلغها النبي عليه الصلاة والسلام في حق نفسه ثم بلغها أصحابه وأمرهم بتبليغها للناس أجمعين . فلا بد من اتباع سائر المسلمين لها والالتزام بها الى يوم الدين . ومن الأمثلة عليها واجب إقامة العدل ، والجهد في سبيل الله ، وحماية الثغور ، وتجهيز الجيوش ، وإقامة الصنائع ، وتوسيع العمران ، وإقامة الحدود . فلا يملك أحد من الناس أيّاً كان أن يغير من هذه الأحكام الكلية أو يبدل فيها .

وأما طرق تنفيذ هذه القواعد والأحكام الكلية في نطاق الجزئيات ، وما يسميه الأصوليون بتحقيق المناط ، فإن الشارع جل جلاله لم يلزم رسوله بأي تفسير جزئي أو حرفي لها . بل ربطها بما تقتضيه مصلحة الأمة ، وجعل تقدير هذه المصلحة والنظر في آثارها وما يترتب عليها عائدتين الى اجتهاد النبي عليه الصلاة والسلام ومدى تفهمه للظروف والأحوال ، وذلك بوصف كونه يتبوء مركز الإمامة العليا في أمته .

فقد أمر الله رسوله - على سبيل المثال - بالجهاد ، فقال له « يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وأغلظ عليهم » . ولكنه ترك اليه اختيار أفضل السبل لتنفيذه والقيام به ، وأعطاه حق المرونة في سياسة تطبيقه ، على أن يكون محور ذلك كله تلمس المصلحة التي شرع من أجلها الجهاد . فإن رأى المصلحة تقتضي بإعلان الحرب على الأعداء فعل ذلك ، وإن رآها تستلزم تأجيله الى حين فعله وإن رأى الخير في أن يبرم صلحاً موقتاً معهم كان ذلك هو الواجب الذي لا مناص منه . وإن رأى المصلحة تدعو الى تحريق بيوت الأعداء وقطع أشجارهم أمر بذلك ووجبت على الجند طاعته ، وإن رأى المصلحة داعية الى خلاف ذلك أصبح هو الواجب .

وقد شرع الله تعالى الأسر ، أثراً من آثار الحرب ، فهو بوصفه الكلي حكم تبليغي لا يمس ولا يتغير . ولكن الله تعالى خول نبيه ﷺ باعتباره القائد الأعلى للدولة الإسلامية ، أن يعامل الأسرى حسبما يرى ببصيرته واجتهاده أنه المصلحة والخير للدعوة الإسلامية التي لم يشرع الجهاد الا لحماية لها . فهو - على ضوء ذلك - يتخير بين القتل ، والمن والفداء والاسترقاق .

وقد شرع الله تعالى العدل وأمر النبي عليه الصلاة والسلام ، كما أمر المسلمين عامة بتحقيقه والسير على منهاجه . ولكنه أعطى رسوله عليه الصلاة والسلام صلاحية رعايته وتحقيقه بالسبل التي يرى أنها المتكفلة بإقامة موازين العدل ورعايتها على أحسن وجه ، على أن لا يخل ذلك بشيء من الأحكام التبليغية الثابتة .

وعلى هذا فان النبي عليه الصلاة والسلام يملك أن يُقطع من الأموال العامة ويحرمها من يشاء ، كما يملك أن يستورد من السلع والبضائع ما يشاء وأن يمنع منها ما يشاء ، ما دام يتبع في ذلك ميزان المصلحة والعدل بين شتى فئات الناس .

ومما لا ريب فيه أن كل هذه التصرفات منه عليه الصلاة والسلام ، داخل في معنى السنة المطهرة . ومن ثم فمن المتعين على الناس جميعاً أن يتبعوه فيها ، وأن لا يخرجوا عليها في شيء من سلوكهم وتصرفاتهم .

ولكن كيف يكون سبيل اتباعهم له ﷺ في هذه التصرفات ؟ أي هل يجب عليهم جميعاً أن يلتزموا التزاماً حرفياً بجزئيات تصرفاته هذه ، كما هو الشأن في السنة النبوية المتعلقة بالأحكام التبليغية ؟

نقول في الجواب : لا ، بل الأمر مختلف بينهما اختلافاً كبيراً . وانما يكون سبيل اتباع الناس له ﷺ فيما فعله أو قضى به بوصف كونه اماماً بالتزامهم ذلك على الوجه التالي :

أما الناس الذين كانوا يعيشون في ظل قيادته وحكمه ، فان كل ما أبرمه عليه الصلاة والسلام في حقهم تسري مسؤوليته عليهم جملة وتفصيلاً ، كما لو كانوا يتلقون منه الأحكام التبليغية . وهم المعنيون بقوله تعالى :

« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » النساء : ٦٥ أي مما قضيته في حقهم بوصفك اماماً أعلى لهم أو قاضياً فيهم .

أما من تولى الامامة العظمى من بعده ، فانما عليه أن يتقيد بالأصول العامة والأحكام الكلية المتعلقة برعاية المصالح وإدارة الأمور ، طبقاً لما كان النبي ﷺ يتقيد به من ذلك . أما التطبيقات الجزئية الناجمة عن التقيد بتلك المبادئ والأصول ، فليس عليهم أن يتبعوه في شيء منها ، وانما الواجب عليهم أن يجتهدوا فيها كما كان يجتهد النبي عليه الصلاة والسلام ، وأن يدوروا فيها على محور المصالح الشرعية المستجدة والمتطورة مع الزمن ، كشأنه ﷺ في ذلك . فربما وافقوا في بعضها أحكامه ﷺ وربما خالفوه في الكثير منها .

على أنها لا تعد مخالفة الا في ظاهر الأمر ، أما بالنظر الى حقيقته ، فان ذلك هو عين اتباعه عليه الصلاة والسلام فيها . اذانه ما كان يتغير من وجوه التطبيقات لتلك المبادئ والأصول الكلية ما تقتضيه الظروف والأحوال مما يتفق وقانون المصالح العامة ، الا وهو يعلم خلفاؤه في الحكم من بعده أن يتحروا كما يتحرى ، وأن يتلمسوا مصالح الأمة كما يتلمس فاذا اقتضى هذا التحري منهم أن يختاروا في أزمنتهم وجوهاً تطبيقية أخرى لتلك الأحكام الكلية ، فذلك هو عين التماسي بسنة المصطفى وهديه في هذا النوع من الأحكام . ولو أنهم سلكوا غير هذا السبيل لكانوا متجانفين عن سنته حائدين عن سبيله .

ومن الأمثلة التطبيقية لذلك ، المعاهدة التي أبرمها النبي عليه الصلاة والسلام بين المسلمين ويهود خيبر بعد غزوة خيبر . فقد رأى عليه الصلاة والسلام بوصف كونه اماماً أعلى للمسلمين أن المصلحة لهم تقتضي أن يستجيب لما اقترحه اليهود عليه ، فيبقيهم على أراضيهم التي كانوا يعملون فيها والتي أصبحت ملكاً للمسلمين ، على أن يعملوا لهم فيها كما كانوا مقابل أخذهم بعض ما يخرج منها . . ثم تولى الخلافة أبو بكر ، فرأى أن يبقى هذه المعاهدة على حالها ، اذ لم يجد ما يستدعي الغاءها . ثم جاء من بعده عمر ، فرأى بعد حين أن يلغيها ويخرج اليهود من خيبر بناء على ما لمسه من التطورات والمصالح المستجدة التي اقتضت بنظره ذلك . (١٣)

ثم ان معظم ما يسمى بأحكام الامامة معروف ومتفق عليه ، وهو باختصار كل ما يتعلق بسياسة السلم والحرب وتوزيع الاقطاعات وتنظيم العلاقات المناسبة بين المسلمين وغيرهم الى جانب القضايا التنظيمية والادارية على اختلافها .

الا أن الفقهاء اختلفوا في طائفة من الأحكام الأخرى ، لم تستب لهم دلائل قاطعة على كونها من أحكام الامامة أو التبليغ . منها حكمه ﷺ بأن من أحيا أرضاً ميتة فهي له . فقد ذهب الامام أبو حنيفة الى أنه انما قضى بذلك بموجب حكم الامامة . فلا يسري هذا الحكم الا على من كان في عهده ، أما الذين جاؤوا من بعد ، فانما يناط أمره بما يراه كل امام في عصره وعهده حسب مقتضى المصالح والظروف . ولذا لا يجوز لأحد بعد عصر رسول الله ﷺ أن يستصلح أرضاً مواتاً لئتملكها الا بعد أن يستأذن في ذلك امام المسلمين وخليفتهم فيأذن بذلك . أما الشافعية والمالكية والحنابلة فقد ترجح لديهم أن هذا يعود الى تصرفه ﷺ بوصف التبليغ والفتيا . وعلى ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » يتضمن حكماً تبليغياً يسري على الناس الى يوم القيامة دون أن يكون للحكام أو غيرهم صلاحية أي توقيف له أو الغاء ، فلمن شاء أن يستصلح من الموات الذي لم يملك بعد ، ما يشاء دون استئذان أحد (١٤) .

نعم اشترط المالكية استئذان الامام فيما اذا كانت الأرض الموات قريبة من العمران بأن كان حريماً له ، خوفاً من أن يتضرر العمران بذلك ، فان لم يكن قريباً بهذا الشكل فلا حاجة الى الاذن (١٥) .

هذا ، ومن الملاحظ أن أحكام الامامة في الشريعة الاسلامية تستوعب ما يسمى بالأحكام العرفية في القوانين والنظم الوضعية . فمن المعلوم أن المجتمعات أياً كانت قد تمر من حياتها بظروف استثنائية تصبح القوانين الدورية عاجزة أثناءها عن معالجة الأمور وحل المشكلات ، فيستدعي الأمر اعطاء صلاحيات استثنائية لرئيس الدولة أو القائد الأعلى يتصرف بموجبها طبق ما تقتضيه الظروف الطارئة دون أن تكون هناك أي ضوابط أو حدود قانونية تضيق من صلاحياته .

ولكم تساءل باحثون : أين ما يقابل « أحكام الطوارئ » في الشريعة الاسلامية ؟ وكيف تسد أحكام الشريعة الاسلامية هذه الثغرة التي لا يؤمن أن تأتي بها الظروف الطارئة في كل عصر ؟

والجواب أن طبيعة أحكام الإمامة التي أوضحنا طرفاً منها ، تقوم مشروعيتها على حكم وأسباب ، من أهمها سد هذه الثغرة التي يعالجها أرباب القوانين الوضعية بالأحكام العرفية . فان الإمام الأعلى في الدولة الإسلامية يشعر في كل وقت أن الشارع قد منحه بصلاحيات واسعة ، ضمن حدود تنظيمية دقيقة ، لا يبرام ما يراه وافياً بالمصلحة العامة متفقاً مع مقتضى الضرورات الطارئة .

وبذلك نجد أنفسنا أمام برهان آخر في غاية الأهمية ، على صلاحية هذه الشريعة الإسلامية لكل زمان وفي كل حال . وليست الصلاحيات التي يتمتع بها الإمام الأعلى في أن يقضي بحق الأسرى أثناء الحروب بما يرى أنه الخير والمصلحة للمسلمين ، من قتل وفداء ومن واسترقاق ، الا مظهراً فذاً لتلك المرونة التي تقابلها عند رجال القانون الأحكام العرفية .

أي فالجنوح الى استرقاق الأسرى ليس تطبيقاً لحكم شرعي من أحكام التبليغ الثابتة ، وانما هو استجابة اضطرارية لظرف طارئ يعقده القائد الأعلى للأمة الإسلامية . ومما لا ريب فيه أن هذا الظرف الطارئ نفسه لو عولج على مستوى وضعي بسلاح من الأحكام العرفية ، لجاء هذا السلاح أقسى بكثير مما قد تقضي به أحكام الإمامة ، المنضبطة بأرضية القواعد الشرعية ومبادئها التبليغية .

ثالثاً - السنة المتعلقة بأحكام القضاء :

وهي تشمل كل ما قضى به النبي ﷺ بمقتضى السلطة القضائية التي كان يتمتع بها ، الى جانب ما يتمتع به من سلطة الإمامة العظمى . وقد علمت أنه لا مجال ، بل لا معنى لأن يعهد بواحدة منهما - مع وجوده ﷺ - الى أي شخص آخر من دونه . اذ انهما متفرعتان عن الأحكام التبليغية التي كان عليه الصلاة والسلام يتلقاها وحياً من ربه فلا مناص اذن من رجوع من يتولى احدي هاتين السلطتين الى النبي ﷺ ، لمعرفة ما يجب أن يفعله ويهتدي به . فتعود السلطة الحقيقية اذن لرسول الله ﷺ .

ولم تنفصل سلطة القضاء عن الإمامة الا ببدءاً من عهد عمر ، عندما رأى أن الدولة الإسلامية اتسعت حدودها وترامت أطرافها ، وكثرت مشكلات الناس فيها ، مما تسبب عنه كثرة التقاضي . فقد رأى عندئذ أن يتفرغ لشؤون الإمامة ورعاية الدولة ، وأن يعهد بالقضاء وشؤنه الى من يتسنى له أن يتقنهما ويتفرغ لهما . ومنذ ذلك الحين أصبحت للقضاء سلطته الخاصة المنفصلة عن سلطة رئيس الدولة . ثم زاد هارون الرشيد بعد ذلك من استقلالها وأهميتها ، فأوجد ما سمي بمنصب قاضي القضاة ، ترسيخاً لاستقلالية هذا المنصب الخطير ، وقطعاً لأي سبيل يمكن اتخاذه للتأثير عليه .

فاذا ما استعرضنا في سنة النبي عليه الصلاة والسلام صوراً جزئية كثيرة من أفضيته في حق أفراد الناس ، بموجب كونه قاضياً فيهم ، كتمليكهم بحق الشفعة ، وفسخه بعض الأنكحة والعقود وبتّه في الدعاوي والخصومات ، ثم أردنا أن نقتدي به فيها عملاً بسنته عليه الصلاة والسلام فكيف نفعل ؟ وكيف يكون اقتداؤنا به في هذه الأفضية وأمثالها ؟ أنجمد عند الأحكام ذاتها التي قضى بها في حق أولئك الأشخاص ، ثم نقيس عليهم كل

من وقعوا في المشكلات نفسها مهما اختلفت الأحوال والظروف ؟ .. اذن فلا حاجة لمنصب القضاء من بعده في هذه المسائل ، وتتحول بذلك أقضيته عليه الصلاة والسلام الى فتاوى مستقرة وثابتة ، يبلغها المفتون لجميع الناس أو لكل من تعينهم أحكامها ! ..

ان السبيل المشروع الى اتباع سنة النبي ﷺ ، في كل ما قد حكم به من مستوى السلطة القضائية ، هو أن يخلفه من بعده قضاة في كل عصر ، وأن ترفع اليهم سائر المشكلات القضائية التي سبق تحديدها وبيانها ، كما كانت ترفع الى النبي عليه الصلاة والسلام ، ثم أن يلتزم هؤلاء القضاة بالأصول والقواعد ذاتها التي كان يلتزم بها النبي ﷺ . كقاعدة : البيئنة على المدعي واليمين على من أنكر ، وكالأحكام المتعلقة بالاقرار والبيئات والشهود وقرائن الأحوال .

فاذا التزم القضاة بذلك ، فان عليهم أن يجتهدوا في الأقضية التي بين أيديهم كما كان يجتهد النبي عليه الصلاة والسلام ، وأن يتحرروا في الحكم كما كان يتحرى ، مستعيناً بكل ما قد أوتي من دراية وحكمة للكشف عن خافيات الأمور وملاساتها والتنبه الى مكر المتخاصمين وحيلهم . فذلك هو جوهر التآسي المطلوب به ﷺ في اقامة هذه الأحكام . ولا مانع بعد ذلك أن يتوصلوا الى خلاف ما قد قضى به النبي عليه الصلاة والسلام في الأقضية الجزئية ذاتها .

أي ان النبي عليه الصلاة والسلام ، لما حكم في تلك المسائل بوصف كونه قاضياً ، كان الاقتداء به فيها لا يتحقق الا بأن تعهد هذه المسائل الى قضاة من بعده ، فيتحرروا فيها كما تحرى ، ويجتهدوا على ضوء الموازين الشرعية كما اجتهد ، بقطع النظر عن الاتفاق أو الاختلاف في النتائج .

ثم ان أكثر الأحكام القضائية معروف ومحل اتفاق .. ولكن يوجد الى جانبها ما هو محل خلاف ونظر ، اذ لم تستتب دلائل نسبتها الى زمرة الأحكام القضائية أو التبليغية بشكل جلي واضح .

فما وقع الخلاف فيه ، قضاؤه ﷺ لهند بنت عتبة ، لما شكت اليه بأن أباسفيان رجل شحيح لا يعطيها وولدها الكفاية من النفقة . فقد قال لها : خذي لك ولولده ما يكفيك بالمعروف (١٦) . فقد ذهب جماعة من الفقهاء ، منهم الامام مالك الى أن هذا حكم تبليغي أخبرها به النبي ﷺ عن الله عز وجل ، بوصف كونه رسولا . فعلى هذا يجوز الفتوى بأن كل من ظفر بحقه أو بجنس حقه أو بما يقوم مقامه من جنسه ، مع امتناع من عليه الحق من اعطائه اياه ، جاز له أخذه بدون تدخل القضاء . وقال الشافعي وآخرون : بل هذا من قبيل التصرف بالأحكام القضائية .. وعليه فليس لمن ظفر بحقه أن يأخذه عنون الا بعد قضاء القاضي بذلك (١٧) .

★ ★ ★

فاذا ثبت أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يبرم كثيراً من الأحكام بوصف كونه اماماً أعلى أو بوصفه قاضياً بين الناس ، وأن مدار هذه الأحكام على التحري والاجتهاد ، فقد ثبت إذن أنه عليه الصلاة والسلام كان يجتهد بمغزل عن الوحي ، وأنه كان يستهدي في اجتهاداته في هذه الأحكام بميزان المصالح الشرعية المعتمدة ، هذا بعد الانضباط بأصول تلك الأحكام وقواعدها العامة .

وهذا ما استقر عليه مذهب جمهور علماء الشريعة الاسلامية وأئمتهم ، من الشافعية والمالكية والحنابلة وأكثر الحنفية . وانما خالفهم المعتزلة وبعض المتكلمين . حيث قالوا انه ﷺ لم يكن له أن يجتهد لأنه كان مؤيداً بالوحي (١٨) .

ولسنا هنا بصدد استعراض الأدلة الواضحة التي استدلت بها الجمهور ، والأمثلة العملية الكثيرة لاجتهاداته ﷺ . وحسبنا أن نوضح هنا باختصار ، أن الوحي لم يكن مستمراً في حياته ﷺ دون انقطاع ، حتى يعتمد عليه ويستغني به عن النظر والاجتهاد هذا بالإضافة الى وجود مشكلات أنية كثيرة تتطلب حلها وبيان الحكم فيها ، وانما المرجع في حلها والمكلف ببيان أحكامها رسول الله ﷺ . فكيف اذا علمت بأن الوحي الالهي ذاته كان يأمره بأن يجتهد في أقضية الناس ومسائل السياسة الشرعية ، ويحكم فيها بما يرى أنه الحق والعدل ؟! .

ولكن ما الحكمة من أن يحجب عنه الوحي في هذه القضايا ، ثم يلجأ الى التحري والاجتهاد ، شأن أي امام من الأئمة المجتهدين من بعده ؟

والجواب أن من المهام التي بعث بها النبي ﷺ ، أن يعلم الناس من بعد الاجتهاد في أمور السياسة الشرعية والأحكام القضائية ، طبقاً للأصول والقواعد المرسومة لكل منهما ، حتى يوضح لهم بذلك معنى المرونة في الشريعة الاسلامية ، ومعنى صلاحيتها الدائمة لكل زمان ومكان . فكيف السبيل الى أن يعلمهم ذلك ؟

سبيله الوحيد ، أن يمارس أمامهم الاجتهاد بغيراً عن الوحي وتعليماته ، في كل من هذين المجالين المذكورين ، وأن يؤكد لهم من خلال اجتهاداته هذه أن الحاكم مثاب باجتهاده وان أخطأ ، وان اجتهاده وان احتمل عدم موافقته للحكم الالهي الثابت في تلك المسألة ، يظل هو الحكم النافذ الذي يجب على الناس اتباعه ، ذلك لأن ما انتهى اليه اجتهاد الحاكم يقوم مقام حكم الله تعالى في تلك المشكلة ، أن أخطأ اجتهاده فليس عليهم الا اتباعه ، جمعاً للكلمة وتحقيقاً لواجب السمع والطاعة .

كل هذه قواعد وأحكام سلوكية هامة ، بعث النبي عليه الصلاة والسلام لايضاحتها وتعليم عامة الناس وخواصهم كيفية تطبيقها والسبر بمقتضاها . ولا يكون ذلك الا بأن يمارسها أمامهم بشكل عملي ، ويجعل من أول دولة اسلامية قامت في أول دار اسلامية ميداناً لتعليم ذلك كله والتمارين عليه . فان أمر هذه الأحكام ليس أقل خطورة من الصلاة التي علمها أصحابه بالمنهج التطبيقي قائلاً : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وليس أقل خطورة من الحج الذي قال في حقه : خذوا عني مناسككم .

وبعد ، فانا اذا تفهمنا هذا المبحث الهام ، وتذوقنا ، مستعينين بالضوابط العلمية ، هذه الجوانب الثلاثة من شخصية النبي ﷺ ، انعكست من ذلك آثار علمية هامة في حياتنا الاسلامية العامة • نلخصها فيما يلي :

أولاً : نعلم أن التطبيق الحرفي للسنة النبوية ، ليس هو التفسير الصحيح دائماً لوجوب التمسك بها والرجوع اليها • بل ما أكثر ما يكون التطبيق الحرفي لها تنكباً عنها ومخالفة لها • وانما المقياس المتبع في ذلك هذا الذي انتهينا الآن من بيانه باختصار •

ثانياً : ندرك بعداً جديداً هاماً لمعنى صلاحية الشريعة الاسلامية لكل زمان ومكان ، ولمعنى المرونة التي أجمع العلماء على أنها من أهم مزايا هذه الشريعة السمحاء •

ثالثاً : نعلم متى وأين وكيف نطبق القاعدة الفقهية القائلة : تتبدل الأحكام بتبدل الأزمان • فان هذه القاعدة لا تعني في يوم من الأيام ، امكان ادخال أي تعديل أو تغيير في نطاق الأحكام التبليغية التي دلت عليها السنة المطهرة ، من خلال صدورها عن النبي ﷺ بوصف كونه نبياً يبلغ عن ربه الى الناس ما أوحى اليه •

وانما هي تعبير عن المرونة التي تتسم بها الأحكام القضائية وأحكام الامامة ، على نحو ما تم بيانه في هذه العجالة السريعة ، وطبقاً للضوابط التي يجب التقيد بها •

ولكم زل أناس في فهم هذه القاعدة ، فبدلوا شرع الله بدون مسوغ ، وجعلوا منها أداة تغيير وتبديل لكل ما لا يروق لأهوائهم من الأحكام •

أسأل الله تعالى أن يجعلنا خداماً صادقين لشريعته السمحاء ، وأمناء مخلصين على سنة نبيه المطهرة ، وأن يختم حياتنا بأحب الأعمال اليه ، انه سميع مجيب •

والحمد لله رب العالمين

• د محمد سعيد رمضان البوطي

★ ★ ★

- الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي • رئيس قسم الفقه الاسلامي ومذاهبه بجامعة دمشق •
□ من أبرز مؤلفاته : ١ - ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية • ٢ - فقه السيرة • ٣ - كبرى اليقينيات الكونية • ٤ - نقض أوهام المادية الجدلية • ٥ - مسألة تحديد النسل وقاية وعلاج • ٦ - العقيسة الاسلامية والفكر المعاصر • ٧ - محاضرات في الفقه المقارن • ٨ - من الفكر والقلب • ٩ - سلسلة رسائل بعنوان : ابحاث في القمة •

الحواشي :

- ١ - متفق عليه .
- ٢ - تأمل ميلاد حقيقة « الأمة » ومقوماتها في هذا الدستور ، وكيفية التعبير عنها بهذه النصيغة الدستورية العجيبة علما بأن العرب لم يكونوا يعرفون قبل ذلك معنى لكلمة الأمة ، وما كانت تستعمل في شيء من أحاديثهم ، وإنما كانوا شيعة وقبائل .
- ٣ - ذكر ابن اسحاق هذه الوثيقة ، أو الدستور ، بدون اسناد . وذكره ابن خيثمة فاسنده : حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا عيسى بن يونس ، حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو الأزني عن أبيه عن جده أن رسول الله كتب كتابا ٠٠ فذكر ما ذكره ابن اسحاق . وذكره الامام أحمد في مسنده فرواه عن ابن سريج قال حدثنا عباد عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله كتب كتابا ٠٠ الخ الحديث .
- ٤ - أخرجه في التيسير عن أبي داود والترمذي . ولفظه في الترمذي : اجتهد رأيي ولا آلو ، بدلا من : اقيس الأمور بمشبهاتها . قال ابن القيم في اعلام الموقعين : هذا الحديث مما تلقاه العلماء بالقبول .
- ٥ - الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام : ص ٢٣ الطبعة المنيرية .
- ٦ - انظر شرح الخرخشي على مختصر خليل ج ١٦٧/٧ وأعلام الموقعين لابن القيم : ج ٣٨/١ .
- ٧ - انظر كتاب ادب القضاء لابن أبي الدم بتحقيق الدكتور محمد الزحيلي ص ١٢٥ .
- ٨ - المرجع المذكور : ص ١٢٥ .
- ٩ - اصل قصة تحكيم سعد بن معاذ في يهود بني قريظة ورد في الصحيحين بدون هذا التفصيل .
- ١٠ - الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام : ص ٦ و ٧ .
- ١١ - انظر تفصيل ذلك في الاحكام السلطانية للماوردي : ص ١٦ .
- ١٢ - انظر قواعد الاحكام في مصالح الأنام للعلز بن عبد السلام : ج ١ ص ٧٠ .
- ١٣ - انظر تفصيل هذه المعاهدة في صحيح البخاري ومسلم .
- ١٤ - انظر المغني لابن قدامة : ٤٦٠/٥ ومغني المحتاج للشربيني : ٣٦١/٢ .
- ١٥ - انظر اشرح الصغير للمرددري : ٩٤/٤ ط - دار المعارف بمصر والقوانين الفقهية لابن جزي : ص ٢٥٥ .
- ١٦ - رواه البخاري في كتاب النفقات ومسلم في القضاء .
- ١٧ - انظر الشرقاوي على التحرير : ج ٢ ص ٣٥١ .
- ١٨ - انظر كشف الاسرار علي البزدوي ٣/٣٦١ و ٣٦٢ ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للأسنوي ج ٤ ص ٣٥٧ وأصول السرخسي ٩٥/١ .

أهم المراجع المعتمدة لهذا البحث

- | | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> - الشرح الصغير للدردير - القوانين الفقهية لابن جزي - الشرقاوي على التحرير - كشف الاسرار على البزدوي - أصول السرخسي - الاحكام للآمدي - سيرة ابن هشام - عيون الأثر لابن سيد الناس - نظرية الدعوى للدكتور محمد نعيم ياسين - ذوابط المصلحة ، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي - كاتب البحث | <ul style="list-style-type: none"> - صحيح البخاري ومسلم ، وبقية السنن ومسنند الامام أحمد - الموافقات للشاطبي - قواعد الاحكام في مصالح الأنام للعلز بن عبد السلام - الاحكام السلطانية للماوردي - ادب القضاء لابن أبي الدم بتحقيق الدكتور محمد الزحيلي - الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام للقرافي - الطرق الحكمية لابن القيم - اعلام الموقعين لابن القيم - شرح الخرخشي على مختصر خليل - الهداية للمرغناني - مغني المحتاج في شرح المنهاج للشربيني - المغني لابن قدامة |
|--|---|